









توفي جلاله الملك العظيم سلطنة  
الاستوردي في يوم الخميس ٧٩ يوليو  
سنة ١٩٣٧ وباتناء أمس يكون قد  
مضى ١٧ عاماً على هذا الحادث التاريخي  
العظيم الشأن في حياة مصر السياسية  
و ١٢٦ عشر عاماً مضت كلها سافلة  
بأذى جلالاته البيضاء على رفعة شأن مصر  
والعروبة وكلها شاهدة بأدب جلالاته  
على رفعة مكانة مصر وناطقة بسمحه  
التواصل على النهوض بشعبه الوفي  
وقد بلغت مصر في هذه الحبة  
من الزمان شأواً رفيعاً في العلم أولاً  
وهو عماد الرقي والنهوض طامشت  
المدارس بجميع أنواعها في طول البلاد  
وعرضها وأقبل عليها الشعب بقب  
من وردها العذب وجعل العلم  
الابتدائي بالجان ومما قرب من شأنه  
أنه يكون الصليح والتأني والعمالي  
كذلك

والاصلاح الاجتماعي سائر  
طرقه خطي واسعة لتحقيق اعدائه  
جلالة الملك العظيم في تسيير العيش على  
جميع الطبقات ولا سيما الفقيرة منها  
مستشفيات والوحدات الصحية تقام  
في كل مدينة وقرية والأراضي الزراعية  
من أملاك الحكومة توزع على الفقراء  
والحسين والمزارعين واللاجئين. تؤدي  
سائر أعمالها لخدمة الشعب من تضييق  
بعضه الوطنيين وأشداءه الأجنبي  
الذين زاروا مصر في الأيام الأخيرة

التبادل التجاري

بين مصر والاميراج  
للكاتب المقدم الاسكندري :  
ورد على جنس الرابع الرسمية  
عندما ان حركة المبادلات التجارية  
هذا العام ما تزال غير متعادلة مع  
مستوى الانتاج لاسباب شتى أهمها  
حاجة الدول الى التخصيص وانقطاعها  
الى تخصيص جزء كبير من انتاجها  
لهذا الغرض وكذلك قدرة الدولارات  
والفيود المقروضة على التجارة الدولية  
ولا شك ان العلاقات السياسية  
والاجتماعية بين الدول التي كسبت  
الحرب اثرت في منع ظهور الانعاش  
الاقتصادي الذي يأمله فهو يسير الى  
الامام ولكن بخطى وثيدة ، هذا  
وقد ابرمت معاهدات مع إيطاليا  
وسويسرا قومانياداللسلم في حدود  
معينة اذ كانت مصر تصدر أغلبه  
فما سبق قلنا مقابل استيراد السلع  
الضرورية كما قد تم الاتفاق بين  
مصر واميركا على ان تأخذ مصر  
تسعة ملايين دولار و ٥٠ الف طن  
ذرة مقابل حصول اميركا على التفاضل  
من الارز المصري . هذا وقد تولت  
اميركا شحن الارز المصري لفساقل  
الشرق الاقصى التي تخضع لاحتلال  
القوات الاميركية

مشرع قانون  
انتخابات

انتهت وزارة التجارة والصناعة من اعداد مشروع قانون انشاء شركات السياحة ووكالات السفر بعدما ادخلت على المشروع الاول بعض التعديلات ونص المشروع على انه لا يجوز انشاء أو استغلال وكالة السفر أو السياحة إلا بعد الحصول على ترخيص من وزارة التجارة والصناعة (مصلحة السياحة) وأنه يجب أن تتوافر في طلب الترخيص شروطها ان يكون مصرياً أو مستمياً لحدى الدول التي تعامل مصر معاملة المثل والا يكون حكمه عليه بقوة في جناية أو جنحة. وبالنسبة لشركات فيجب ان تتوفر فيها الشروط في الشرط ١٢ من قانونها







## الوادي يعني الفارق

لاصر الدين الخفيف ومن له في كل يوم آية لا تنسى في كل روادى من حبه لجة وبكل روض من بينك كوكب في كل كس من حطائك فتحة وبكل فج من هباتك مظهر والنيل يجري من بينك هاتفا أنت الحياة ومنك كان الصدر والبرست وانت افضل سامم وبسته الله الرضى تضرع

تأملت من بسمة البحر وقع الزهر واستمدت جلالها من عطية الملك وصوله البحر في دفت قلوب وسبح ونعوس عن قلبها حاتم خضر في نشوة بفر هذا في أغلاد الزمن واناشيد للى والامان والاعباد

في لمة السر وانشودة السر والمهر ونور يشع من طور سيناء ودره من مشرق الصبح للين في تهنه مباركة من شعب وفي الى ملك تلى كرم في دعوات مباركات وحج تحقق به القلوب وتطوي عليه الصدور في صيفه ولا طيب الاواء ترددها وخفن على الليل الشوان تفردها وجرى بها النيل مسجعا حدها وزنها الماهم البيضاء للروح الخضراء تهنه مباركة في مشارق الارض ومغارها وماعرها وفارها

في تهنه مباركة ملك احب امته فأجته وحنا عليها فصفه وشيد صرح جدها فاعزته في نشيد من ولاهتف به الرضيع والقطيع ونقى به الساري والقمم وردة الوادي نشاء وحدا وعطرا وردا وولا واخلاصا

أملك لمولاي كلها مواسم واعباد ونعم وأبد ومن وروا ودنيا ودين غمرت للساجد فأما الزاكن والساجد ورفعت راية الاسلام واعادت عهد الرشد فرأيت الفارق في جنات مكة من الاسلام والسلمين وبسبح دمنة الباشين ولوعة الياكين وبسبح صاحبه ثناء للوافدين وأما للوافدين ورفدا للطامعين وجنة تصفحت ابوابها ودنت غامرا ووقف رضوانا يحيى بلسان الملا الاطى روادها وقطانها ويسم لا يأت الله تتدد في ظلالها ولقدعوات المباركات تلت في كهف قبل تصعلها ملائكة الرشد حيث تقع موقع القبول

فإذا ما وقف الوادي صفوا واحدا وقلبا واحدا لبي سيد البلاد بيد القطر ويرجم ما بينه كل صدر من حب كاد يغرق الضديس ويزام مكان القنادل من النفوس فلن يصل بها حائل ان يبك حلك يا مولاي لان ما أغدقت عليه من خير وما أوليته من نعم أجل من ان يجل اليها شاكرا او يحيط به خيال شاعر او رقم قاتر

أفنى سؤال السائلين بمجوده ملك مواهبه تروح وتفتدى هذا الخليفة جوده ونواله فقد السؤال وجوده لم ينفد او ملال الشاعر الرشيد خليفة الله ان الجود اودية أحبك الله منها حيث تجمع ان أخلف الفيت لم تخلف أمله أو ضاق أمر ذكره فنتسج رآك التقى حصنه، والخاص ركنه وللشرف أتمته، والآمن زهره وروحه والتي قدوته فبغت الالسة بذكرك وشكرك

رآك اليتيم لاجنا، ومن صدمة الزمن أسيا ومداديا. ورآك التقي في مسجد: والارباب في معبده راعيا عرف ربه وملا الايمان قلبه، أعطى فأغنى وقدر فهدى وقضى في أمته من روحه قوة وعزما وإعانا فتدافت في سبيل مجد الوطن رجالا وفرسانا وأقسمت ان تكون خير أمة تسابع خليفة تهاجم على حبه كانه وسيفكون شعارها ونشيدتها حفظ الله الملك حفظ الله شبل فؤاد ورعاية الدولة العلوية الكريمة ومناط أمل ومعد رجا

حفظ الله الفارق وأعر ملكه جده احمد هيكال المدرس بالحلية الثانوية

## الاحوال الشخصية والقانون المدني الجديد

لعمري توفيق حماد الماسي

نورد فيما يلي نص المادتين ١١٩ و ١٢٠ من القانون المدني الجديد وتلخيصها ما تأخذ عليهما من نواح عدة وذلك تبصرة لذوي الشأن وتذكرا لمن يذكر

المادة ١١٩ - يبري قانون الدولة التي ينتمي اليها الزوج - عند عقد الزواج - على الآثار التي يترتبها عقد الزواج - بما في ذلك من اثر بالنسبة الى المال

المادة ١٢٠ - يبري قانون الدولة التي ينتمي اليها الزوج - عند عقد الطلاق

وسري على التطبيق والانفصال قانون الدولة التي ينتمي اليها الزوج وقت رفع الدعوى

المادة ١٢١ - في الاحوال المنصوص عليها في المادتين السابقتين - اذا كان احد الزوجين مصرى - وقت عقد الزواج - يبري القانون للمصري رده

عن المادة ١٢٣ - اولاً - سم التسليم بان هذه المادتين في صيغتهما النهائية - تتعلق بالتنازع بين القوانين المصرية والاجنبية الا ان الذي يؤخذ عليها انها وضعت حكما خاصا للزواج - وحكما آخر للطلاق - وحكما ثالثا للتطبيق والانفصال

ولقد جاء المشروع بهذه التفرقة على خلاف نص المادة ٣ من المرسوم بقانون رقم ٩٩ لسنة ١٩٣٧ الذي وضع اساسا واحدا سير الحكم على مقتضى في جميع هذه الاحوال ومؤداه - ان قانون الزوج وقت عقد الزواج - هو مناط الحكم في امور الزواج وفي جميع آثاره من طلاق وتطبيق والانفصال وغيرها من آثار تتعلق بالمال

ومن المعلوم ان هذا القانون انما صدر تنفيذ الماده موزع وقد اقتبس هذا النص حرفيا من لائحة التنظيم الملحقه بتلك الماده ومن ثم جاءت هذه التفرقة في المادة ١٢٣ الجديدة خاطئة من نواح شتى (١) فمن ناحية أولى يسرع لكل دولة من الدول المرتبطة مع غيرها معاهدة - ان تصدر ما نشاء من القوانين داخل بلادها - ولكن على شرط ان لا يخالف احدها هذه القوانين ما ينفي به تلك المعاهدة التي عقدها مع دولة اخرى او اكثر

ذلك لان القاعدة انه لا يسوغ للتشريع الداخلي ان يناقض ايرطقى على اتفاق دولي - خصوصا اذا كان هذا الاتفاق قد ابرم نظرا لتنازل الدول المتعاقدة (اي الطرف الثاني من العقد) عن حق او امتياز

فان رجوعا كهذا في تقدير الاحوال يعرض العقد نفسه الى التسخ

٢ - ومن ناحية ثانية مستطرفة وعمرانية - ان الزواج هو الاصل في نظام الحياة عائلية والاجتماعية - ومن آثاره المباشرة سائر الاحوال الشخصية من احوال النفقة والطلاق والانفصال الخ وجبها بحكم بما يحكم الاصل - وهو القانون الذي تهازل الزوج على اساسه - فلا يجوز ان ينطبق ان يطبق لغيره - وهو الطلاق ونحوه حكم بخالف حكم الاصل طالما انه لا يوجد طلاق لم يسبقه زواج

٣ - ومن ناحية ثالثة - من اللزوم منه ان الزواج عقد تبادلي يتم من اتحاد ارادتين فلا يجوز ان يستقل صاحب احدهما بتغيير آثاره خصوصا متى كان هذا التغيير ضار به بالآخر - وهو يضار به حيا لانه يدرحقه التنازع ويهدم مستقبله لاجرم هذا والا خرج الزواج - وهو ام عقد يبرمه الانسان واحدا بالآخر خارج من الثبات والاستقرار الواجب له حيا - الى بحر الطلاق والاضطراب الى حيث لا يعلم الزوج الاخر أين سيؤدي به التطواف - وذلك يصبح كل زوج مسيرا بارادة الآخر يشق قلبه وتبره في كل لحظة

## سكك حديد الحكومة المصرية

### عرض الاعلانات بالمحطات

لقد وجهت المصلحة كل عنايتها الى المحطات فأقامت بها لوجنت خشيعة خصصتها لعرض الاعلانات فضلا عن انها تذلل جهودا صادقة من وقت لآخر في تمثيل تلك المحطات حتى أصبح الاعلان فيها من أحسن وسائل الدعاية وتتقاضى المصلحة جنيهن مصريين عن كل مربع في السنة وهي قيمة زهيدة تكاد لا تذكر بجانب أهمية الاعلان الذي يصفحه آلاف المسافرين في اليوم الواحد

### ولزيادة الاستعلام

اتصلوا -

بقسم النشر والاعلانات  
بالادارة العامة بمحطة مصر

## البنك البلجيكي والدولي بمصر ش.م.م

يقبل ودائع نقدية مقابل تسليم أذونات على الخزنة لمالها  
ويؤجر خزائن خصوصية مكرية في غرف بها تكييف هوا  
القاهرة ش.م.م. رقم ٣٩ - الاسكندرية ش.م.م. رقم ٩٦٢

شركة اسمنت بورتلاند طره المصرية وشركة اسمنت بورتلاند بحسوان  
المرکز الرئيسي بالقاهرة - شارع فؤاد الاول رقم ٢١ - صانعة الجبس فور  
صندوق بوسنة رقم ٨٤٤ - تلفون رقم ٧٦٠٢٥ - سجل تجاري ١٨١٢٤  
الاسكندرية ١٠ شارع البوسنة صندوق بوسنة ٣٩٧ - تلفون ٢١٠٧٩

### اسمنت بورتلاند اصطناعي

ينطبق على المواصفات البريطانية للاسمنت البورتلاندى  
وعلى شروط الحكومة المصرية  
اسمنت سور كريت اسمنت المقاومة الخاصة وسرير الصلب

## بنك الكريدي ليونيه

تأسس سنة ١٨٦٣ - ١٤٠٠ هـ  
فروع القطر المصري: الاسكندرية ش.م.م. ١٣٦ - القاهرة ش.م.م. ٣٣١  
بور سعيد ش.م.م. - فرع الموسكى ٧٤ شارع الازهر  
جميع اعمال البنوك - خزائن للايجار

## لجنة نشر المؤلفات التيمورية

برئاسة سعادة الشيخ المزمع الاستاذ خليل ثابت بك  
أصدرت أخيراً كتاب:

### «الكنايات العامية»

أحد مؤلفات الشفوق له العلامة الحق  
أحمد تيمور باشا  
وهو من كتب الامثال الدالية

وكتاب «الكنايات العامية» من الكتب النادرة جامع لكثير من الكنايات في شتى النواحي الاجتماعية والثقافية والعلمية وطلب من جميع المكتبات الشهيرة في مصر والقطر العربية ومن دار اللجنة بسكة الشيخ سليمان بجوار متحف فؤاد المصري بمادين - تلفون رقم ٧٧٩٣

وتصدر اللجنة قريبا كتاب «البرقيات لرسالة والملاحة» وهو أحد المؤلفات النادرة التي كتبها الشفوق العظيم احمد تيمور باشا ولم يسبقه اليه مؤلف في هذا الموضوع مما لا يستغنى عنه من آثار كبار

عن المادة ١٢٣ - اولاً - سم التسليم بان هذه المادتين في صيغتهما النهائية - تتعلق بالتنازع بين القوانين المصرية والاجنبية الا ان الذي يؤخذ عليها انها وضعت حكما خاصا للزواج - وحكما آخر للطلاق - وحكما ثالثا للتطبيق والانفصال

ولقد جاء المشروع بهذه التفرقة على خلاف نص المادة ٣ من المرسوم بقانون رقم ٩٩ لسنة ١٩٣٧ الذي وضع اساسا واحدا سير الحكم على مقتضى في جميع هذه الاحوال ومؤداه - ان قانون الزوج وقت عقد الزواج - هو مناط الحكم في امور الزواج وفي جميع آثاره من طلاق وتطبيق والانفصال وغيرها من آثار تتعلق بالمال

ومن المعلوم ان هذا القانون انما صدر تنفيذ الماده موزع وقد اقتبس هذا النص حرفيا من لائحة التنظيم الملحقه بتلك الماده ومن ثم جاءت هذه التفرقة في المادة ١٢٣ الجديدة خاطئة من نواح شتى (١) فمن ناحية أولى يسرع لكل دولة من الدول المرتبطة مع غيرها معاهدة - ان تصدر ما نشاء من القوانين داخل بلادها - ولكن على شرط ان لا يخالف احدها هذه القوانين ما ينفي به تلك المعاهدة التي عقدها مع دولة اخرى او اكثر

ذلك لان القاعدة انه لا يسوغ للتشريع الداخلي ان يناقض ايرطقى على اتفاق دولي - خصوصا اذا كان هذا الاتفاق قد ابرم نظرا لتنازل الدول المتعاقدة (اي الطرف الثاني من العقد) عن حق او امتياز

فان رجوعا كهذا في تقدير الاحوال يعرض العقد نفسه الى التسخ

٢ - ومن ناحية ثانية مستطرفة وعمرانية - ان الزواج هو الاصل في نظام الحياة عائلية والاجتماعية - ومن آثاره المباشرة سائر الاحوال الشخصية من احوال النفقة والطلاق والانفصال الخ وجبها بحكم بما يحكم الاصل - وهو القانون الذي تهازل الزوج على اساسه - فلا يجوز ان ينطبق ان يطبق لغيره - وهو الطلاق ونحوه حكم بخالف حكم الاصل طالما انه لا يوجد طلاق لم يسبقه زواج

٣ - ومن ناحية ثالثة - من اللزوم منه ان الزواج عقد تبادلي يتم من اتحاد ارادتين فلا يجوز ان يستقل صاحب احدهما بتغيير آثاره خصوصا متى كان هذا التغيير ضار به بالآخر - وهو يضار به حيا لانه يدرحقه التنازع ويهدم مستقبله لاجرم هذا والا خرج الزواج - وهو ام عقد يبرمه الانسان واحدا بالآخر خارج من الثبات والاستقرار الواجب له حيا - الى بحر الطلاق والاضطراب الى حيث لا يعلم الزوج الاخر أين سيؤدي به التطواف - وذلك يصبح كل زوج مسيرا بارادة الآخر يشق قلبه وتبره في كل لحظة

ولا داعي لابت زهد بعيدا لندل على ان خيشتنا هذه في حبلها فقد تضمن المشروع الحكمي لتنظيم الحكم الملحقه نصا مقتضاهما جواز استقلال احد الزوجين بالخروج على نظام زواجه ولو صدر عن الدعوى - وهذا المشروع اذا صدر - هو الذي سيكون مناط الفصل عند قيام التنازع الداخلي بين قوانين الاحوال الشخصية المحلية وهذه هو المشروع الذي اشارت اليه المذكرة التفسيرية للقانون المدني الجديد بقولها «ان لجنة اخيرة تدبر نظام الطوائف غير الاسلامية وقد أعدت مشروعات قدمتها الى البرلمان»

فكيف يصح في الاذهان القول بان المادة ١٢٣ لا تخص ولا تحسم من قرب أو بعد فيها آيات تشريعية الى ما يخصنا وبمنا في الصميم

ثالثا اذا قيل ان هذا على ما فهم من بعض القوانين الفرعية تضمن نصا مما لا نص للمادة ١٢٣ مقتضاهما قانون الدولة التي ينتمي اليها الزوج وقت الطلاق هو الذي يحكم العلاقة بين الزوجين وقسطه كان هذا القول في غير محله لا يقيس مع الفارق الجسم - وذلك لان تغيير الجنسية في القرب قلما يحدث نظرا لقصور التغيير بل تعدة فربما قيود ويحيط قلما يستطيع تخطيا وعلاوة على هذا فان خطر نتيجة على النظام المالي قليل نادرا بل منعدم لان التغيير لا يستتبع تغييرا في عقيدتهم فان أغلبهم من عقيدة واحدة - اي في مصر ينتمون الى احد الزوجين دينه الاسلام - توصلنا لطلاق يتم فوراً وبدون أية مشقة او اجراءات وفي حين ان أثر هذا التغيير في نظام الزواج ظاهر وجليه الثور

قد قلنا ان المشروع الرسمي لتنظيم الحكم الملحقه (في المادة ١٢٥) في حالة التغيير الى الاسلام بان يستتبع هذا التغيير - في اي وقت يحصل - حتى بعد رفع الدعوى - تغيير الجهة المختصة والقانون الواجب تطبيقه ومن هذا جضع الخطر الجسم على نظام الزواج عندنا في القياس القاعدة الواردة في المادة ١٢٣ من القانون المدني الجديد تطبقها على التنازع الداخلي

وزارة المعارف ومكة الماني  
لكتاب القطر الاسكندري:  
قدم الى الاسكندرية سعادة احمد عبد السلام الكرداني بك وكيل وزارة المعارف العمومية وعقد اجتماعا بالمنطقة مع المراقبين ليست المسائل التي هي في حاجة الى علاج - مع ذلك استعدا لقام الدرسي الجديد وأما مشكلة

التياني



